

الحرف 29



Waha2waha@hotmail.com

ذهار الرشدي

واشنطن تهتم بحكوماتنا.. برشوتنا!

تضم وزارة الخارجية الأميركية «مكتبا» يحمل اسم مكتب شؤون الشرق الأدنى ويعرف اختصارا بـ «NEA»، ويختص برسم السياسات الخارجية الأميركية في كل من الجزائر والبحرين ومصر وايران والعراق واسرائيل والاردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان ومناطق السلطة الفلسطينية وقطر والمملكة العربية السعودية وسورية وتونس والامارات واليمن، وتتحدد مهام هذا المكتب كما هو وارد في موقع وزارة الخارجية الأميركية بشؤون العراق وعملية السلام في الشرق الاوسط والارهاب واسلحة الدمار الشامل، ودون الدخول في تفاصيل هذا المكتب او الادارة التي يعمل فيها او يتبع لها نحو 3500 موظف، فهذا المكتب البرقيات الدبلوماسية الخاصة بالكويت وبقية دول الشرق الاوسط التي تم تسريبها لاحقا عبر موقع ويكيليكس. ولكن هل تلك البرقيات الدبلوماسية المسربة سواء عن الكويت او غيرها هي اسوأ ما يمكن ان نقرأ في ويكيليكس؟ ومن خلال تصفحي لموقع وزارة الخارجية الأميركية وجدت ان قول السفيرة ديورا جونز «الكويت لن تبقى حتى 2020، هو اھون ما ورد في وثائق بل تقارير معلنة (وليست سرية)، ولا اعتقد انها تشكل مساسا بالكويت لانها تقارير تضم حقائق ثابتة، مثلا التقرير الذي كتبه البرفيسور مايكل روس استاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا الشهر الحالي وجاء فيه: «لا يوجد دولة ذات ثروة نفطية حقيقية تحولت الى الديموقراطية الكاملة، والحكومات في تلك الدول دائما ما تحاول رشوة مواطنيها للسكوت عن التحول الديموقراطي، وعلى واشنطن ان تضغط من اجل مزيد من الشفافية في هذا الجانب»، وهذا التقرير هو اھون ما في ارشيف وزارة الخارجية الأميركية من حقائق معلنة بالنسبة لهم و«اسرار» او «تابو» محظور بالنسبة لنا، ولا اعتقد ان تقارير البعثات الاميركية المسربة قد جاءت بشيء جديد غير معروف، بل كل ما فعلته هو انها سمت الاشياء بمسمياتها، صحيح انه يجب علينا ألا نأخذ كل ما ورد فيها يقينيا ولكن هذا لا يعني أبدا ان نضعها في خانة الانكار او التكذيب. توضيح الواضح: بصريح العبارة واشنطن تهتم بحكوماتنا.. برشوتنا، فما رأي حكوماتنا البليجة؟! خاصة ان ذلك التقرير صادر عن موقع وزارة الخارجية الأميركية، و«اشمعنا» نحن اذا قلنا ان حكومتنا ترشو النواب بغضب، واذا ما اتهمتها واشنطن بذات التهمة تسكت؟!

دلوصباحي



almesfer@hotmail.com

عبدالله المسفر العدواني

البراك بين الحضر والبدو!

لم أشاهد لقاء قناة «الراي» الذي جمع المحلل السياسي أحمد العيسى بالكاتب سعد العجمي، لكنني قرأت ما دار في هذا اللقاء على صفحات جريدة «الراي»، وللحقيقة هالتي ذلك التليفق المتعمد الذي حاول العيسى أن يلصقه بالنائب مسلم البراك، ولو أن العيسى قال هذا الكلام على قناة «العربية» مثلا لصدقه معظم المشاهدين لأنه كان سيخاطب أناسا في دول أخرى لا يعرفون من هو مسلم البراك ولا تاريخه، لكن العيسى جاء ليقول تلك الافتراءات في الكويت التي يعرف أهلها جيدا البراك وتاريخه. لسنا هنا بصدد الدفاع عن مسلم البراك الذي يعد من أصحاب أعلى الأصوات في تاريخ الكويت، ولكننا في الحقيقة تأخذنا الحماسة ونغضب عندما نجد التليفق المتعمد وقلب الحقائق يندس بين افراد المجتمع، ونجد مع الأسف من يسمعون ذلك الكلام دون التصدي له والتعقيب عليه، وفي كل حال من الأحوال البراك كفيل بالعيسى ومن هم على شاكلته بالمئات، فالبراك سد منبع وحصن حصين استمد قوته من الوضع وانعدام المصلحة الخاصة وحبه لأهل الكويت جميعهم.

مسلم البراك هذا الذي وصفه العيسى ظلما وبهتاناً بأنه يتحيز للقبائل هو نفسه الذي دافع عن عبدالعزيز الجبجي وإحسان عبدالله من ديوان المحاسبة عندما كان الظلم سيقع عليهم..

وهما ليسا من أبناء القبائل والكويت كلها تعرف ذلك. مسلم البراك هذا الذي حاول العيسى ان يصوره كقبلي فثوي طائفي هو نفسه الذي انبرى للدفاع عن عبدالرحمن العنجري

النائب الحالي عن كتلة العمل الوطني عندما كان مسؤولا في هيئة الاستثمار بالرغم من ان العنجري ليس بدويا ومن الحضر، وكذلك فعل البراك مع خالد المحجم وهو ليس من أبناء القبائل. مسلم المفتري عليه لم يكن أبدا قبليا طائفيا فثويا.. فلم نره في انتخابات فرعية قبلية ولم ينجرف وراء العصبية الا انه كان دائما مع جميع أهل الكويت بدوهم وحضرهم، حمل هموم المواطن الكويتي بكل شرائحه.. فهل الدفاع عن المال العام فيه قبلية.. وهل دفاعه عن المكتسبات الشعبية فيه قبلية؟!

إن كان العيسى المنتمي للعمل الوطني يتحدث عن البراك فليسال نفسه سؤالا: ماذا قدم يوما ما أي من نواب كتلة العمل الوطني لأبناء القبائل؟ ماذا فعل الصرعاوي او الملا للبدو؟ ومن الذين كانوا يقدمونهم لنيل المناصب القيادية؟

هذا المنهج وإن كنا نرفضه جملة وتفصيلا إلا أننا احببنا أن نذكر العيسى بالمنتهمين الى كتلته المتعصبة للحضر.. وهنا نقول هذا الفرز مرفوض ومن المفترض ان قادة الرأي العام أمثالك يا العيسى يدعون إلى نسيان القبيلة والفئة والنويان في عشق الوطن بدلا من أن يغيروا الحقائق ويكرسوا المفهوم الذي يشرح ويقطع أوصال نسيجنا الوطني.

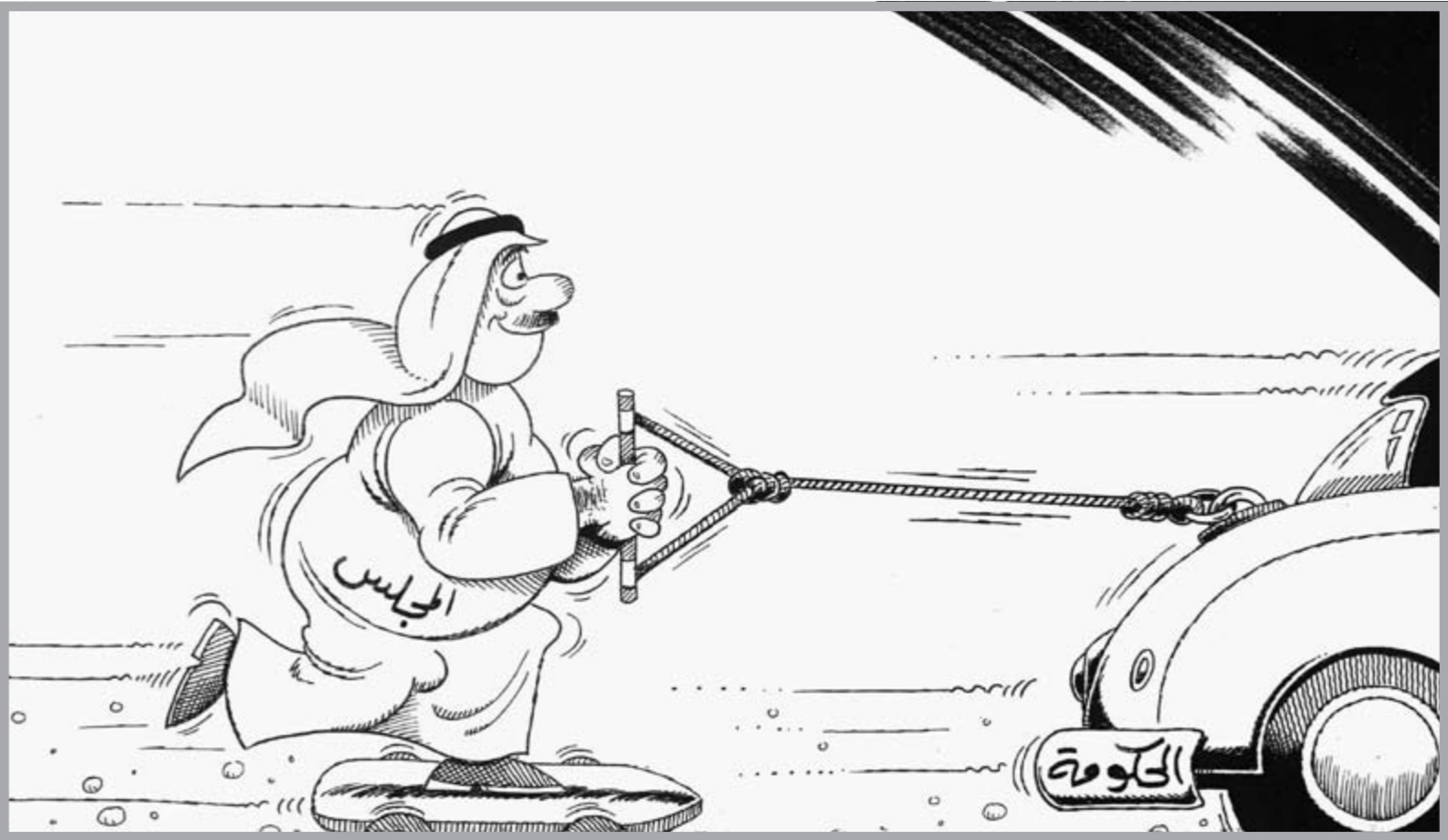
وصدق الشاعر العربي حين قال:

يا أيها الإنسان المعلم غيره

هل كان لنفسك ذا التعليم

لا تنه عن خلق وتأتي مثله

عار عليك إذا فعلت عظيم



nasser@behbehani.info

د. ناصر بهبهاني

ما الذي يجعل فتاة كويتية في مقتبل العمر تمنح شابا غريبا عنها مبلغ 15 ألف دينار مقابل وعد بالزواج.. ثم يتبين أن هذا الشاب نصاب؟

هذا الخبر الذي نشرته وسائل الإعلام هنا في الكويت قبل أيام، قد لا يكون له من الهولة الأولى خصوصية كويتية، ورب قائل بأن هذا يحدث في أي دولة حتى الدول الغربية. من حيث المبدأ لا شك أن مثل هذه الأحداث تقع في دول كثيرة، ولكن مع ذلك فلهذا الخبر وقع خاص عندما يحدث في الكويت، وذلك لسببين، الأول أن هذه الحوادث تكاد تكون مستحدثة على واقعنا، في فيما لو اعتبرنا أنها ظهرت للعيان بشكل أوضح في فترة ما بعد التحرير، أي منذ قرابة العقدين من الزمن، والسبب الآخر، يتمثل في أن نسج المجتمع الكويتي الغارق بشرفيته، يجعل هذا الخبر أشد استغرابا ودهشة.

ونعود للإجابة عن السؤال الذي طرحناه، وهو أن الذي

يدفع هذه الفتاة لتقديم هذا المبلغ، وربما هي مستعدة لدفع مبلغ اكبر، هو الشعور بالرهبة من المستقبل، والوحشة والخوف من المجهول، مما يدفع هذه الفتاة وغيرها أيضا ممن تحيط بهن ظروف أسرية معينة أن يشترين ما يمكن أن نسميه «الزوج الحارس» وهو ما لم يكن موجودا في الثقافة الاجتماعية الكويتية سابقا. وهذه التسمية القاسية إلى حد ما، ولكنها واقعية بدرجة كبيرة، ناجمة عن شعور بفقدان الأمان لدى بعض الفتيات اللاتي لا يجدن الحضن الأسري الدافئ لدى أب لا تراه عائلته إلا عند وجبات الطعام، او في العطل والمناسبات الرسمية، وكذلك بالنسبة للأم التي استهلكتها الحياة بتفاصيلها العصرية من اهتمام مغرق بالمظهر على حساب الأبناء، وأمام هذا الانشغال لم يكن من نافذة يهرب منها الأبناء سوى شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والدرشة، والتي استغلها كثير من الشباب لنسج خيوطه العنكبوتية الساخنة للإيقاع بالباحثات عن دءف أسري مفقود.

blahmad@hotmail.com

أحمد الجاسم

«الاحتقان الطائفي في دولنا أصبح مرضا خطيرا يهدد أوطاننا فيحتاج إلى أدوية ناجعة وليس مسكنات وقتية».

أتابع منذ أكثر من 10 سنوات برنامج «الحوار الصريح بعد التراويح» عبر شاشة «المستقلة» الذي يطرح قضايا مذهبية مختلفةا عليها بين الفريقين «أهل السنة والجماعة» و«الشيعية الإمامية» بغية معالجتها لإثبات الحق من الباطل فيها، ولكن إلى الآن لم تؤت تلك النقاشات ثمارها فلا الوحدة الإسلامية تمت بين أتباع المذاهب المختلفة ولا حتى التقارب، بل ازدادت الطائفية في لبنان والبحرين والكويت والتكفير والذبح على الهوية في العراق وباكستان. فلماذا فضلت تلك الحوارات والمؤتمرات الإسلامية والندوات العلمية على كثرتها في تحقيق التعايش السلمي والتسامح بين المسلمين؟

من الواجب علينا الآن أن نبحث عن مخرج من الفتنة الطائفية التي بدأت تطل برأسها في مجتمعنا فتهدد السلم الاهلي وتتوعد أوطاننا بالحرق والتشطي إلى أقاليم ومقاطعات متناحرة فأرى الحوار بين المذاهب لابد أن يبني على الأسس التالية من وجهة نظري المتواضعة:

● الأخذ بعين الاعتبار أن الاختلاف بين البشر في الفكر لا يبعث على الخلاف والعداء، وهو من سنن الكون لقوله تعالى (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولايزالون مختلفين - هود 118) فوحدة الملل والرؤى أمر مستحيل، أي أننا إذا اختلفنا فأرى قضية ما فهذا يعني أننا نملك عقولا تفكر وتستنبط. ويستحضرني قول أمير الشعراء أحمد شوقي (ت1932) في مسرحيته «مجنون ليلى»:

ما الذي أضحك مني الطيبات العامرية

الأنبي أنا شيعي وليلى أموية؟

اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية

● تبني أسلوب جديد في النقاش هو «الحوار الحضاري

رؤى كويتية



aljaser_b08@hotmail.com

باسل الجاسر

ويل للكويت إن تمكنا

من سمو الرئيس

تعتبر حكومة سمو الرئيس الشيخ ناصر المحمد ومنذ تشكيلها في 2009 أنجح حكومة جاءت للكويت منذ 1992 وقد تحدثت هنا كثيرا عن إنجازاتها غير المسبوقة، ولا بأس من التذكير ببعضها على عجل، التي منها على سبيل المثال لا الاعتمادات التكميلية، تحذيرها الذي المالية والمدنية، إقرار قانون المعاقين، وقف فوضى العلاج بالخارج والتعيينات للمحاسبين بالوزارات، صدور أول ميزانية تخلو من الاعتمادات التكميلية، تحذيرها الذي كان شديد اللهجة للقياديين بالمؤسسات الحكومية بعدم تكرار ملاحظات ديوان المحاسبة وإلا سيكونوا عرضة للمساءلة القانونية وغيرها كثير.

لكن ما أردت إيصاله هو أن هذه الحكومة لها إنجازات مشهوهة لم يكن لها نظير منذ 92 ومع ذلك تتعرض لهذه الحملة الغربية العجيبة التي أيضا لم يكن لها نظير منذ 1992 بالرغم من أن هناك العديد من خصوم سموه كانوا عندما خنق الفساد الكويت وأهلها في 2007 و2008 ذاتهم كانوا يمدحون سموه ووصفوه برجل المرحلة

ورجل الإصلاح، هؤلاء هم اليوم ومع هذه الخطوات الإصلاحية الجريئة يتهمونه بكل التهم التي لم ينزل بها الباري من سلطان؟

وبالرغم من عدم امتلاكهم للأغلبية ولا يمثلون إلا الأقلية يريدون الإطاحة به وعبر أساليب غريبة على المجتمع الكويتي ويريدون أن يفرضوا على الكويت وأهلها ويستورثها وأعرافها رحيل رئيس وزرائها بالصرخ وفرض رأيهم وقرارهم على الأغلبية؟

وبغض النظر عن كل شيء فلنرخ العنان للخيال ونفترض أنهم نجحوا في مسعاهم «لا قدر الله ولا سمح» فكيف سيكون الوضع، أي فيما لو أنهم استطاعوا خلع رئيس الوزراء بقوة الأقلية وغضبا على الأغلبية

وقبلهم الحق والدستور والمنطق السوي فكيف سيكون الحال؟ عندها سيكون كالاتي: فإن رئيس الوزراء الجديد سيكون رئيسا لحكومة ستكون من انتاجهم وبعيدا عن الدستور والمصلحة العامة لهذا الوطن العزيز وأهله الكرام

وسيكون تابعا خاضعا لهم ولإرادتهم «غريبة الهدف والمسلك» كما أن الوزراء سيكونون موظفين ليسوا كبارا بل صغارا يتنافسون ويتسابقون لإرضائهم، وفي مثل هذه الأحوال سيغيب عن المشهد الشرفاء ولن نجد

إلا المتسلقين والانتهازيين والفاستدين وبعدها سيأتون بأغلبية في المجلس ليحكموا قبضتهم على القرار لتتحول الكويت من وطن يحكمه دستور إلى شيء لن يكون أكثر من مزرعة يعيثون فيها فسادا وخرابا.

وهذا ما سيحتم على الكويتيين بأن يتحركوا لتصحيح المسار ولكن بعد أن تكون مالطا قد خربت (لا قدر الله) ومن هنا نقول للجميع، اتقوا الله في هذا الوطن

ودستوره ومقدرات أهله الكرام، فلنقف صفا واحد في مواجهة هذا التهديد ونتصد له وكفى عدم مبالاة وعدم اكتراث، فالسياريو ان حدث فهو جد خطير.

أقول ما قلت وأستدرك وبالجزم كله بأن ذلك لن يحدث بقوة العزيز القدير ثم وجود حكيمنا وأميرنا ووجود ولي عهد الأمين، ولن يحدث بوجود هذه الأغلبية الوطنية التي ساهمت بفاعلية في إهداء الكويت وأهلها ومستقبلها هذه الانجازات..

Fahad_almasoud11f@hotmail.com

Twitter:@fafalmasoud

الرائد



م. فهد المسعود

أرصدة الملايين والبيئة على

من ادعى

يبدو أن قضايا الذم المالية للنواب لن تنتهي، فبعد شيك النائب فيصل المسلم الذي لوح به واستجوب على أساسه سمو رئيس مجلس الوزراء بتهمة الرشوة لأحد النواب، تطل علينا قضية أخرى وهي موضوع الساعة لدى أعضاء مجلس الأمة الا وهي قضية أرصدة الملايين لدى بعض النواب، حيث دخل موضوع أرصدة النواب الكويتيين المليونية منعطفا خطيرا في العلاقة بين السلطتين، واعتبر بعض النواب أن صمت الحكومة تجاه الموضوع يؤكد ضلوعها فيه، بعد أن نشرت إحدى الصحف عن ايداعات مليونية في حسابات بعض نواب مجلس الأمة تصل إلى 17 مليون دينار بحساب نائب و7 ملايين بحساب آخر خلال أيام.

لن نتقف الاتهامات بالذم المالية والفساد المستشري مادام لا يوجد قانون واضح ومحدد ينظم عملية كشف الذم للمسؤولين في الدولة منذ توليهم مناصب قيادية وحتى انتهاء فترة توليهم للمسؤولية وخروجهم من القطاع الحكومي العام وكذلك قانون لكافة الفساد الذي في تنام خطير على حساب المال العام والمصلحة العامة، فعلى نواب الأمة الإسراع في اعتماد تشريع قوانين للذم المالية ومكافحة الفساد وذلك حتى تفوت الفرصة على كل ضعاف النفوس ممن يقبلون الرشاوى وتضيق الدائرة عليهم ودفاعا عن سمعة وأداء المجلس بدلا من تبادل الاتهامات مما ينعكس سلبا على سمعة وأداء مجلس الأمة وخطط الأوراق لأغراض انتخابية ومصالح شخصية، وحتى يتم إقرار مثل تلك القوانين وفي ظل الصمت الحكومي المؤسف عن التصريح

او التعليق على موضوع الأرصدة المليونية يجب أن يتم فتح تحقيق نيابي للوقوف على حقيقة الرشاوى المليونية وعدم التعجل في الأحكام على أي شخص دون وجود الأدلة المادية الدامغة والقاطعة لان «البيئة

على من ادعى» كما جاء في الحديث الشريف.

هذا إذا أراد الفقهاء للإسلام والمسلمين ولأوطاننا الخير والأمان، فإن لم يكن «الحوار» كذلك، يصبح جدالا عقيما لا طائل منه سوى المزيد من التناحر والفرقة.